الملخص

تبقى دراسة التجارب العالمية فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية مسألة مفيدة، بل وضرورية لاستخلاص الدروس والعبر من جهة، والاغتناء بنماذج عملية بما لها وما عليها من جهة ثانية. وليس الهدف من ذلك هو تقليد هذه التجارب أو استنساخها، بقدر الإفادة منها وتجنب الأخطاء التي وقعت فيها، فقد أكد عدد من العلماء والباحثين أنه لا يوجد نمط واحد للعدالة الانتقالية في جميع المجتمعات، وأكدوا أن السياق الوطني لكل دولة يعتبر مصدراً أساسياً في بناء مسار ونموذج للعدالة الانتقالية معتبرين أن مقاصد ومباديء العدالة الانتقاية تعد أحد روافد الانتقال الديمقراطي، ومن ثم فإنَّ كل دولة يمكنها تطوير نموذج للعدالة الانتقالية يتوافق مع ما مرت به من أحداث، ويتوافق مع السياق الاجتماعي والثقافي والتاريخي لهذه الدولة.

إن هذا المبدأ يمهد للارتقاء إلى الديمقراطية والحكم الرشيد، الأمر الذي يفضي إلى بناء سلم مجتمعي أساسه تحقيق المواطنة، ومن ثم فإنَّ للعدالة الانتقالية أهدافاً تتجسد قيمها في تحقيق تلك العدالة والإنصاف لضحايا انتهاكات وجرائم حقوق الإنسان، ومحاولة معاونة الشعوب من الانتقال إلى الديموقراطية والحكم الرشيد، وملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، ومسائلتهم، ومحاكمتهم وفقاً للقانون الوطني، والقوانين الدولية ضد مرتكبي الجرائم الإنسانية، وجبر الضرر بمختلف أشكاله ومراحله سواء بالتعويض المادي أو المعنوي وإعادة التأهيل، ولا يتم ذلك دون طريق إصلاح أنظمة ومؤسسات الدولة الانتقالية على المستوى التنفيذي والتشريعي والقضائي، وزيادة وعي موظفي الدولة بحقوق الإنسان وحرياته، لأجل الشروع واستيعاب تطبيقات مبدأ العدالة الاجتماعية الانتقالية، إضافة إلى التفاعل المجتمعي لهذا المبدأ الشرعي ومشروعية هذا الاستحقاق للأفراد.